



رئيس الشعبة البرلمانية ورئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وراكان النصف و.د.عودة الرويعي و.د.خليل عبدالله والسفير غسان الزواوي خلال مآبئة القنصل العام للكويت لدى إسطنبول محمد فهد الحمد

القنصل الكويتي لدى إسطنبول يولم على شرف الغانم



الرئيس مرزوق الغانم متوسطا الحضور خلال مأبئة الغداء

أقام القنصل العام للكويت لدى إسطنبول محمد فهد الحمد مأبئة غداء على شرف رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم والوفد البرلماني المشارك في اجتماع المجلس التنفيذي الثاني للجمعية البرلمانية الآسيوية

الذي تستضيفه مدينة إسطنبول التركية. حضر المآبئة النواب راكان النصف و.د.عودة الرويعي و.د.وليد الطبطبائي و.د.خليل عبدالله وسفير الكويت لدى أنقرة غسان الزواوي.

«الأنباء» تنشر تقرير اللجنة عن الاقتراح الذي قدمه عسكر العنزي

«التشريعية»: إلزام الدولة بتحمل نصف مصروفات الطلبة الكويتيين الدارسين بالبلاد في غير «الجامعة» و«التطبيقي»

القانون، إلا ان كان الغرض من هذه المادة تخصيص هذه المساعدة للكويتيين فقط. رأي اللجنة (التصويت) بعد المناقشة وتبادل الآراء، انتهت اللجنة على الموافقة (2:2) على الاقتراح بقانون من بتجريح الجانب الذي فيه الرئيس طبقا لنص المادة 180 من اللائحة الداخلية.

رأي الأقلية انبنى رأي الأقلية غير الموافقة على الاقتراح بقانون على عدم دستوريته لآخلاقه بمبدأ المساواة، كونه يقصر الدعم المقدم من قبل الدولة - بسادها لنصف المصروفات

الاولى من هذه المادة. عدم تحديد ضوابط معينة للدعم المقدم من قبل الدولة في صلب نصوص الاقتراح بقانون. من الاسلم حذف كلمة الكويتيين من حكم الفقرة الاولى من المادة 2 مكررا من الاقتراح بقانون منعا للالتباس، إذ ان البند 1 من المادة 4 من القانون رقم 1 لسنة 2012 في شأن انشاء وتأسيس محفظة استثمارية لدعم وتشجيع الطلبة الدارسين على نفقهم الخاصة بشرط في الطالب ان يكون كويتي الجنسية او من ام كويتية حتى يستفيد من القروض والمساعدات المقررة في هذا

منها في حال رسوبه وذلك وفق الضوابط التي يحددها قرار وزير التعليم العالي. وينص الاقتراح بقانون في مادته الثانية على ان يصدر وزير التعليم العالي القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون خلال ستة اشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وجاءت المادة الثالثة منه مادة تنفيذية. والهدف من الاقتراح بقانون - حسبما ورد في مذكرته الايضاحية - هو مساهمة الدولة في تخفيف الابعاء المالية عن اولياء امور الطلبة الذين يلحقون بالتعليم الجامعي الخاص او غير المدعوم من الدولة من غير



عسكر العنزي

سامح عبدالحيظ

وافقت اللجنة التشريعية البرلمانية على الاقتراح بقانون الذي قدمه النائب عسكر العنزي والذي يقضي بان ملتزم الدولة بسداد نصف المصروفات المقررة لدراسة الطلبة الكويتيين الدارسين في البلاد في غير جامعة الكويت او معاهد البعثة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب خلال مرحلة دراستهم الجامعية، على ان تتكفل الدولة بكامل المصروفات حال تفوق الطالب، ويحرم منها الطالب الراسب خلال العام الدراسي الذي رسب فيه. وجاء في تقرير اللجنة الذي

السويط يسأل الروضان عن خطط «التجارة» لتحقيق الأمن الغذائي

الكويت ولادة والشعب يزخر بالكفاءات المطيري يطالب رئيس الوزراء بالاستعجال في الإعلان عن التشكيل الحكومي

القابرة على العطاء وإحداث نقلة في منهجية العمل الوزاري مستغفيا عن عوزف بعض الكفاءات عن قبول المنصب الوزاري رغم ان الظروف الذي تمر به الكويت يتطلب تكاتف أبناء الوطن لأن الوضع الاقتصادي متوتر، مؤكدا ان السلطات التشريعية والتنفيذية يكملان بعضهما والمراقبة الحقة الهادفة إلى الإصلاح لا يجزء منها الوزير الذي جاء لخدمة البلد واصلاح الاعوجاج.

طالب النائب ماجد المطيري سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك بالاستعجال في الإعلان عن التشكيل الحكومي خصوصا ان التأخير له آثار سلبية وتسبب في تعطيل جلسات مجلس الأمة الأمر الذي عطل إنجاز القوانين التي ترمي إلى اصلاح الاختلالات الموجودة في أكثر من قطاع. وقال المطيري في تصريح صحافي إن الكويت ولادة والشعب يزخر بالكفاءات

وتزويدي بالدراسات إن وجدت والخطط التي توصلنا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات والمزروعات الغذائية. وما خطط الطوارئ في وزارة التجارة لمواجهة الأزمات الإقليمية المحتملة خلال الفترة المقبلة؟ وما خطوط الاستيراد والطرق التي تعتمد عليها البلاد في الخضراوات والفواكه والمواد الغذائية؟ وما هي الطرق المتبعة من قبل وزارة التجارة في فحص المواد المستوردة أو المحلية قبل نفاذها إلى الأسواق؟ يرجى تزويدي بكل البيانات.



ثامر السويط

وجه النائب ثامر السويط سؤالا برلمانيا إلى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة خالد الروضان. ونص السؤال على الآتي: شهدت البلاد في نهاية شهر نوفمبر الجاري أزمة غذائية بعد تسرب أنباء حول سلامة الأغذية المستوردة من مصر، إضافة إلى أزمة نقص البصل وشحه ما زاد من سعره بشكل لافت. وطلب إفادته وتزويده بالآتي: ما المواد الغذائية المتعلقة بالأمن الغذائي في البلاد والموجودة في مخازن

الحويلة يقترح إنشاء لجنة وطنية لمعالجة الخلل في التركيبة السكانية وتكوين الوظائف

ويجوز للأمن العام تفويض بعض اختصاصاته لأي من موظفي الأمانة العامة. (مادة 6): يكون للجنة ميزانية مستقلة ملحقة بميزانية الدولة، وتتكون إيراداتها من المبالغ اللازمة لتحقيق الأهداف المنوطة باللجنة والمعتمدة له من مجلس الوزراء. ويكون الصرف من هذه الميزانية والرقابة عليها وفقا للأنظمة المطبقة. (مادة 7): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون. وجاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على النحو الآتي: يشكل الخلل في التركيبة السكانية هاجسا متزايدا في المجتمع الكويتي ورغم كثرة الحديث عن هذا الملف بالغ الأهمية إلا أن المشكلة لا تزال تراوح مكانها نظرا لتشتت المسؤوليات عن هذا الملف بين وزارات وجهات ومؤسسات حكومية عدة من دون وجود جهة واحدة مسؤولة تستطيع أن تقدم الحلول العملية الواضحة وفق أرقام وبيانات واضحة وشفافة. ولذا فإنه لا بد من وجود هيئة حكومية مستقلة تكون مسؤولة بشكل كامل عن ملف التركيبة السكانية بالتعاون معها مختلف الوزارات والجهات الحكومية والخاصة ومنها جميع المعلومات التي تتطلبها لوضع تصور شامل لتركيبة

وتأكيد صحتها. 4- الإشراف على آليات الاتصال والتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية لخدمة الأهداف الاستراتيجية لسياسات التركيبة السكانية. 5- إعداد جدول ومحاضر أعمال اللجنة. 6- اقتراح الهيكل التنظيمي للجنة واللوائح والنظم المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية والموارد البشرية اللازمة لتسيير أعمال الأمانة العامة، ورفعها لرئاسة اللجنة لإصدارها. 7- الإشراف على جميع أعمال المجلس المالية والإدارية وفقا للوائح التنفيذية والنظم المالية والإدارية. (مادة 4): يكون للجنة أمانة عامة تتولي مباشرة الاختصاصات الآتية: 1- متابعة تنفيذ ما تعتمده اللجنة من خطط وبرامج وسياسات وما يتخذ من قرارات وتوصيات ورفع تقارير بنتائج ذلك للرئيس. 2- تقديم الدعم والمشورة والمساندة للجنة في كل ما يتعلق بسياسات التركيبة السكانية وما يتخذ بشأنها من قرارات أو توصيات أو إجراءات لاعتمادها وتنفيذها. 3- الإشراف على إجراء البحوث والدراسات في شؤون التركيبة السكانية بما في ذلك تحديد وسائل ومعايير جمع البيانات من الجهات الاتحادية والمحلية وضمان توحيدها

ضوء الاستراتيجية السكانية. 10- تبادل المعلومات والخبرات مع الجهات المعنية في الوزارات والهيئات والمؤسسات ومراكز البحوث بشأن الموضوعات ذات الصلة بالتركيبة السكانية. 11- اقتراح التشريعات ذات صلة بالتركيبة السكانية وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية. 12- وضع مؤشرات الأداء اللازمة للجهات الحكومية للجنة من سياسات ونظم وقرارات تتعلق بالتركيبة السكانية بما فيها سياسات توطین القطاعات الإنتاجية المهمة وتوطين الوظائف العامة والخاصة. 13- وضع وتعديل والغاء الرسوم والغرامات المالية المناسبة على إجراءات ومخالفات السياسات والنظم والقرارات ذات الصلة بالتركيبة السكانية وتحديد الحسابات المصرفية التي تُودع فيها مبالغ هذه الرسوم والغرامات بالتنسيق مع وزارة المالية وللجنة توجيه وزارة المالية بالصرف منها على البرامج السكانية التي تقوم بالإشراف على تنفيذها أو التي يمكن أن تقوم بتنفيذها أي جهات حكومية أخرى. 14- وضع البرامج الخاصة بالتركيبة السكانية وفق ما تستدعيه الحاجة لذلك.



د.محمد الحويلة

قدم النائب د.محمد الحويلة اقتراحا بقانون في شأن إنشاء اللجنة الوطنية للتركيبة السكانية. ونصت مواد الاقتراح بقانون على الآتي: (مادة 1): ينشأ بموجب هذا القانون لجنة تسمى اللجنة الوطنية للتركيبة السكانية وتتبع مجلس الوزراء وتكون لها الشخصية الاعتبارية، وتتمتع بالأهلية الكاملة للتصرف وبالإستقلال المالي والإداري. (مادة 2): أهداف اللجنة واختصاصاتها: تهدف اللجنة إلى دراسة وتقييم أوضاع التركيبة السكانية في الدولة، واقتراح السياسات والخطط السكانية، ووضع واعتماد السياسات والنظم السكانية المناسبة لتعزيز دور المواطن والمحافظة على الهوية الوطنية وتحقيق التوازن السكاني المنشود. وللجنة في سبيل ذلك ممارسة الاختصاصات الآتية: 1- اقتراح الاستراتيجية السكانية في الدولة وتحديد التوجه الاستراتيجي بشأنها، ورفعها إلى مجلس الوزراء للاعتماد. 2- جمع المعلومات والبيانات الخاصة بالتركيبة السكانية في الدولة من جميع الوزارات والجهات المعنية. 3- إجراء البحوث والدراسات التحليلية لأوضاع التركيبة السكانية في الدولة، وتقييم تحدياتها، وتحديد تأثير

لجنة اقتراح

الإستراتيجية السكانية

في الدولة وتحديد

التوجه الإستراتيجي

بشأنها

جمع المعلومات

والبيانات الخاصة

بالتركيبة السكانية

في الدولة من جميع

الوزارات والجهات

المعنية